



## The Impact of Applying the Principle of Disclosure and Transparency in Bank Governance on Social Responsibility in Libyan Commercial Banks

Hamza Faraj Benaisha <sup>1\*</sup>, Mohamed Ali Aboukayl <sup>2</sup>

<sup>1,2</sup> Finance and Banking Department, Faculty of Economics and Commerce,  
Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya

أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف على المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية

أ. حمزة فرج بن عائشة <sup>1\*</sup>، محمد علي أبو كيل <sup>2</sup>

<sup>2,1</sup> قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسلامية الإسلامية، زلiten، ليبيا

\*Corresponding author: [h.benaisha@asmarya.edu.ly](mailto:h.benaisha@asmarya.edu.ly)

Received: November 06, 2025

Accepted: January 16, 2026

Published: January 29, 2026

### Abstract:

The study Aimed to examine the to which the principle of disclosure and transparency is applied in Libyan commercial Banks, as well as to Identify the reality of Adopting Social Responsibility by Libyan Banks. The study reached a set of results, the most important attention to social responsibility, particular in creating job opportunities for youth and supporting small and medium-sized enterprises, in addition to supporting developmental, educational, and environmental projects. The study also recommended that banks enhance the principle of transparency in all activities related to social responsibility, especially by providing clear and sufficient information through their websites and communicating with members of society in order to strengthen and increase customers' trust in the bank.

**Keywords:** Disclosure; Transparency; Social Responsibility; Bank OF Commerce & Development.

### الملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية الليبية، وكذلك لتعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المصارف الليبية، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المصرف يتولى اهتماماً عالياً للمسؤولية الاجتماعية وبالأشخاص في خلق فرص عمل للشباب ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم المشاريع التنموية والتعليمية والبيئية، وأوصت الدراسة بأنه يجب على المصرف أن يقوم بتعزيز مبدأ الشفافية في كافة أنشطته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية خاصةً في توفير معلومات واضحة وكافية عبر موقعه الإلكتروني، والتواصل مع أفراد المجتمع بهدف تعزيز ورفع ثقة العملاء بالمصرف.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح، الشفافية، المسؤولية الاجتماعية، مصرف التجارة والتنمية.

### مقدمة:

تعتبر المصارف التجارية من أحد أهم الركائز الأساسية في النظام المالي لاقتصاد أي دولة، حيث أنها تلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل هذه التحديات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها البلاد أصبح من الضرورة تعزيز مبادئ الحكومة المحلية والدولية في القطاع المصرفي، خاصةً فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف والذي يعتبر أحد أهم الركائز الأساسية في

دليل الحكومة الخاص بالقطاع المصرفي، الصادر عن مصرف ليبيا المركزي من أجل تعزيز الثقة في المصارف الليبية وضمان استمرارها واستقرارها، والذي يهدف فيه هذا المبدأ بأن تكون جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع المصرفي متاحة بكل وضوح وشفافية لكافحة الأطراف المعنية بالمصرف سواء من المساهمين أو المودعين بالإضافة إلى أصحاب الحقائق الأخرى، فضلاً عن مصالح المتعاملين معه من المستثمرين وغيرهم.

فدليل الحكومة للقطاع المصرفي لا يسهم في تحسين أداء المصارف فقط بل من تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع أيضاً، حيث أن المصارف التجارية لها دور مهم في المسؤولية الاجتماعية من خلال المبادرات التي تساهم في تحسين المجتمع والبيئة وذلك من خلال الدعم وتمويل المشاريع التنموية من بناء المدارس والمستشفيات مما يساعد في تحسين البنية التحتية للمجتمع، وكذلك تشجيع المصارف على توفير القروض والخدمات المالية للأفراد و لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من انخفاض مستوى البطالة من خلال خلق فرص العمل والتي تساهم في تخفيف مستوى معدلات الفقر بالمجتمع، وغير ذلك من المسؤوليات الاجتماعية التي ينبغي على المصارف التجارية أن تقدمها للأفراد والمجتمع ككل.

#### **مشكلة الدراسة:**

بالرغم من التوجهات العالمية التي تتزايد يوماً بعد يوم نحو تعزيز الحكومة والمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية بشكل عام والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، إلا أن المصارف التجارية الليبية تواجهها بعض التحديات في تطبيق هذه المبادئ خاصتاً في هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها ليبيا، وكذلك القصور الواضح الذي مازالت تعاني منه العديد من المصارف الليبية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الذي قد يؤثر سلباً على مدى وفائها بالتزاماتها الاجتماعية والتنموية اتجاه المجتمع. وبناءً على مما ذكر جاءت الدراسة لتسلط الضوء على هذا الموضوع وتحاول الإجابة عن السؤال التالي: "ما هو أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية الليبية؟"

#### **أهداف الدراسة:**

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي للدراسة وهو أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف عن المسؤولية الاجتماعية، إلا أنها تهدف إلى تحقيق التالي:

- 1-تعريف بمفهوم الحكومة، والمبدأ من تطبيق الحكومة في القطاع المصرفي.
- 2-معرفه مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية الليبية.
- 3-لتعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المصارف التجارية الليبية.
- 4-تقديم بعض التوصيات من أجل تحسين مستوى الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة المصارف وخاصة في الإفصاح والشفافية عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف بالمجتمع.

#### **أهمية الدراسة:**

تكمّن أهمية الدراسة في تقديم تحليل عميق عن أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة عن المسؤولية الاجتماعية للمصارف الليبية، والمساهمة في تعزيز آليات الحكومة الرشيدة في القطاع المصرفي وقدرة هذه المصارف على تحسين أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تمكن أهمية هذه الدراسة في مساعدة صناع القرار في المصارف على فهم دور القطاع المصرفي في التنمية الاجتماعية، والمساهمة في صقل المهارات البحثية للباحثين وتشجيعهم على إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية حول هذا الموضوع.

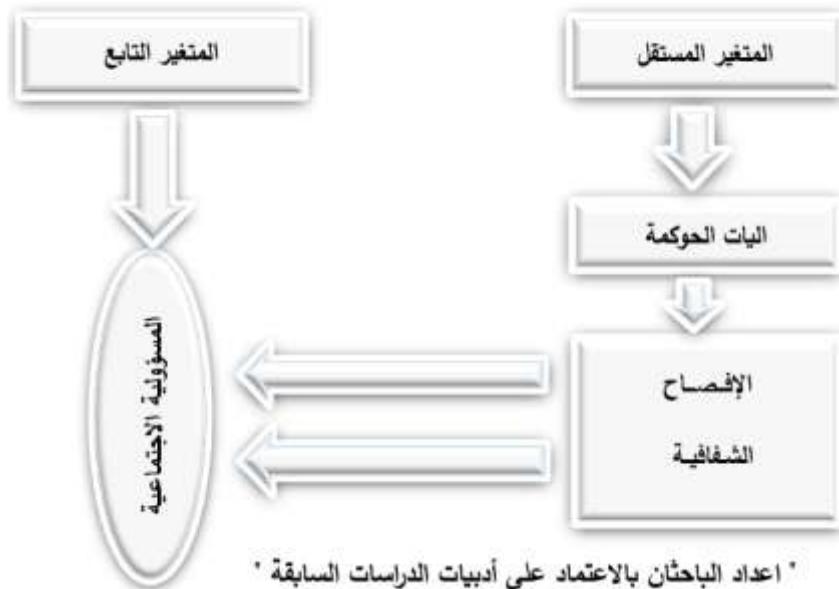
#### **فرضية الدراسة:**

##### **• فرضية الثبات:**

H01- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف عن المسؤولية الاجتماعية في مصرف التجارة والتنمية فرع زليتن محل البحث.

- فرضية العدم: H01- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف عن المسؤولية الاجتماعية في مصرف التجارة والتنمية فرع زليتن محل البحث.

نموذج الدراسة:



\* اعداد الباحثان بالاعتماد على أدبيات الدراسات السابقة \*

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي من خلال جميع البيانات الأولية والثانوية من مصادر متعددة ومن بعد تحليلها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي المناسب لذلك، حيث تم الرجوع إلى الأبحاث والدراسات السابقة وكذلك استخدام شبكة الإنترنت لتجميع البيانات الثانوية لتغطية الجانب النظري للدراسة ، وتم الحصول على البيانات الأولية من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة أعدت وصممت خصيصاً لها هذا الغرض وذلك المعالجة الجوانب التحليلية لهذه الدراسة، لغرض تحليل المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، بهدف الحصول على النتائج المرجوة وتقديم توصيات ذات صلة بهذا الشأن.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة الزمنية الذي أجريا فيه البحث في الربع الثاني لعام 2025م.

الحدود المكانية: اقتصرت على مصرف التجارة والتنمية فرع زليتن.

الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل لآليات الحكومة المتمثل في (مبدأ الإفصاح والشفافية)، كذلك المتغير التابع المصارف التجارية المتمثل بالمسؤولية الاجتماعية.

الدراسات السابقة:

- دراسة القذافي وآخرون (2025). حول تطبيق قواعد الحكومة وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي. وقد هدفت إلى التعرف على مستوى تطبيق قواعد الحكومة، والكشف عن مستوى الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية في المنطقة الشرقية. وتوصلت هذه الدراسة أن مستوى الإفصاح المحاسبي كان مرتفعاً في المصارف التجارية الواقعة في نطاق المنظمة الشرقية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما أوصت إلى الاهتمام بتطوير قواعد الحكومة وبذل العناية الكافية لما لها من علاقة بالإفصاح المحاسبي، وأيضاً بزيادة الاهتمام بكفاءة أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة والعمل على تحسين البيئة المناسبة.

- دراسة الجخلب، والحماصى (2023). والتي كانت بعنوان أثر تطبيق مبادئ الحكمى فى الاستدامة المالية. وقد هدفت الدراسة لاختبار أثر تطبيق إطار تنظيمى وقانونى، وكذلك فحص أثر تطبيق حماية حقوق المساهمين لأجل تحقيق الاستدامة المالية بالمصارف المدرجة ضمن بورصة فلسطين، كما أظهرت النتائج إلى وجود أثر فى تطبيق المبادئ الأساسية لحكومة الشركات فى تحقيق الاستدامة المالية بالمصارف المدرجة في بورصة فلسطين إذ بلغ معامل التأثير (43.43)، وإلى أن هناك أثر لوجود إطار تنظيمى وقانونى فعال للحكومة إذا بلغ معامل التأثير (32.32). في تحقيق الاستدامة المالية، وأوصت الدراسة إلى تبني وتعزيز تطبيق قواعد الحكومة من قبل مجالس إدارة المؤسسات المالية والشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك البحث عن متغيرات إضافية غير قواعد الحكومة تسمم في تحقيق الاستدامة المالية.
- دراسة فنير (2023). حول تأثير خصائص الحكومة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد هدفت الدراسة لتعرف على واقع مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المصارف التجارية المدرجة ببورصة الأوراق المالية في إسطنبول، كما توصلت لمجموعة من النتائج أهمها؛ يعتبر مستوى ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية المدرجة ضمن سوق الأوراق المالية في إسطنبول جيد ومناسب، حيث يصل إلى مستوى 60% في بعض المصارف بالرغم من نقصه في بعض المصارف، إلا أن السبب قد يكون طبيعة العمل المصرفي خاصةً إذا كان المصرف صغير وفروعه قليلة، فقد يكون نشاطه الاجتماعي محدود أو لا يوجد له تأثير كبير على البيئة المحيطة. وأوصت بإجراء دراسات على الخصائص الأخرى لحكومة الشركات وال المتعلقة بالجانب المراجعة، المستثمرين، والملكية المؤسسية ونسبة الملكية في رأس المال.
- دراسة الصانع، والجعيد (2023). بعنوان أثر تطبيق آليات الحكومة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السعودية. بحيث هدفت الدراسة لمعرفة أثر حجم واستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السعودية، وقد أظهرت النتائج أن متوسط الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف السعودية قد بلغ 46%， وكان بنك الراجحي لأكثر اهتماماً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث بلغ متوسط إفصاحه 75% بينما كان بنك الإنماء الأقل إفصاحاً وقد بلغ متوسط إفصاحه 17%. كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات التنظيمية على وضع مؤشر خاص بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وممارساتها، لكي يكون بمثابة دليل استرشادي للمصارف ولمعرفة الجوانب المختلفة للمسؤولية الاجتماعية.
- دراسة Nnko (2023). حول تقديم شفافية المعلومات: استراتيجيات تعزيز الإفصاح بالمصارف التجارية في تتنزانيا. والذي كان الهدف منها هو استكشاف استراتيجيات تعزيز ممارسة الإفصاح وشفافية المعلومات في المصارف التجارية في تتنزانيا، وقد توصلت هذه الدراسة إلى بناء القدرات البشرية التي تعتبر عامل مهم في تعزيز الإفصاح من خلال الاستثمار في التدريب والتطوير مما يمكن للمصارف تحسين فهم الموظفين لمتطلبات الإفصاح، كما أوصت بتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة، وعلى تشجيع ممارسات الإفصاح والكشف طوعاً عن المعلومات في هذه المصارف.
- دراسة حمد، ولويس (2022). التي كانت حول أثر تطبيق معيار حوكمة الشركات الإفصاح والشفافية على جودة المعلومات المحاسبية. هدفت فيها الدراسة إلى التتحقق من مبادئ الإفصاح والشفافية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية، كما توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: مخالفة بعض المصارف الدليل الحوكمه الصادر عن المصرف المركزي في ليبيا، سواء من عدم تشكيل اللجان كلجنة المكافآت، التعيينات، لجنة المراجعة، لجنة المخاطر، ولجنة الحوكمه، أو من عدم التزام بعض المصارف بتنفيذ توصيات ومعايير لجنة بازل (1,2,3) فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، السيولة، التشغيل وغيرها من المخاطر الأخرى. وأوصت الدراسة على أن يكون لدى للمصارف دليل وإطار عام واضح لمبادئ الحوكمه والقوانين والتشريعات ووضوح الوظائف، وكذلك على مصرف ليبيا المركزي التتحقق من تطبيق المصارف لدليل الحوكمه الصادر عن المصرف المركزي.

- دراسة الثنائي، وآخرون (2021). حول مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحكم المصرفية وأثر ذلك على تعزيز الحصة السوقية، بحيث هدفت الدراسة إلى استعراض الإطار المفاهيم الخاص بالحكم بمفهومها العام وكذلك الحكم المصرفية وأهمية تطبيقها. وتوصلت الدراسة بأن بعد الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح اتجاه المساهمين قد كان في المرتبة الأولى من بين الأبعاد الأخرى بحيث كان الالتزام بهذا البعد مرتفعاً. وجاء بعد الإفصاح اتجاه المصرف المركزي في المرتبة الثانية بمستوى ممارسة مرتفع، بينما كان بعد الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور فقد كان مستوى التطبيق لهذا البعد متوسطاً. وقد أوصلت الدراسة إدارة مصرف الودة بزيادة التركيز على رفع مستويات الالتزام بتطبيق بنود معايير الإفصاح، وذلك فيما يخص الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور على وجه الخصوص.
- دراسة غناية، وحليمي (2021). والتي كانت بعنوان: فهم مبادئ الحكومة المصرفية بين الواقع والمأمول. وقد هدفت لتحديد أهم التعديلات الطارئة على المبادئ الأساسية لحكومة المصارف وفقاً لمقررات لجنة بازل من جهة، ثم تحليل مدى التزام النظام المصرفي في الجزائر بهذه المبادئ. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفير مبادئ لجنة بازل المعدلة إطاراً يجب على المصارف والمشرفين العمل من خلاله لتحقيق إدارة قوية وصارمة للمخاطر وصنع القرار، وكذلك لتعزيز ثقة الجمهور والحفاظ على سلامة النظام المصرفي، كما أوصت بالعمل على تدعيم ثقافة الحكومة على المصارف الجزائرية لتكوين وتأطير العمال في مجال الحكومة وتخصيص قسم خاص لإعداد تقارير التقييد بمبادئها.
- دراسة بن العيش، وهوام (2020). حول مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. بحيث هدفت إلى توضيح المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وزيادة وعي المؤسسات بأهمية تبنيها نظراً لمساهمتها في تطوير المجتمع وحل مشاكله، بالإضافة إلى فهم واقع تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات ومدى إمكانية التزامهم بها، وتوصلت الدراسة إلى تعدد مجالات وعناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات من ناحية، وعدم وجود الالتزام القانوني من قبل الجهات التشريعية من ناحية أخرى. كما أوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بكل شفافية، ذلك أن معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية سواء كانت مالية أو كمية تؤثر في نفقات والتزامات، وأصول المؤسسة وقراراتها.
- دراسة خنفر (2019). والتي كانت بعنوان: أثر تطبيق الحكومة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحكومة على الإفصاح والشفافية، وعلى جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية المدرجة في السوق المالي السعودي، وتوصلت إلى أنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين شركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونيين حول الآثار الإيجابية في تطبيق الركائز الأساسية للحكومة على جودة المعلومات المحاسبية، واعتبرت العينة أن المصارف الملزمة بمبادئ الحكومة وتحافظ عليها تزداد ثقة المستثمرين في جودة معلوماتها. كما أوصت الدراسة بأنه يجب العمل على إلزام المصارف بتطبيق مبادئ الحكومة، والتقليل من حجم المواد الإشرافية.

#### الإطار النظري للدراسة:

##### – مفهوم الحكومة المصرفية:

هناك العديد من التعريفات للحكومة المصرفية يمكن أن نشير لبعض هذه التعريفات على سبيل المثال وليس الحصر.

تعريف الحكومة على أنها "النظام الذي تتمكن بموجبه إدارة البنك من مراقبتها ابتعاد تحقيق غالياتها وأهدافها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين، والمستثمرين، والمؤسسين)". (عبد الرزاق، 2017، ص.80)

كما عرفت حوكمة المصارف بأنها "الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الإدارة والمديرين والإدارة العليا أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم وضع أهداف المصرف، عمليات

المصرف اليومية والاساسية، الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين، وحماية مصالح المودعين". (هاني، 2017، ص.203). وكذلك عرفت مؤسسة التمويل الدولية(IFC) الحكومة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (رزق، 2007، ص. 160).

– أهمية تطبيق الحكومة في المصارف التجارية: -  
يؤدي تطبيق الحكومة في المصارف التجارية إلى تحقيق نتائج إيجابية متعددة أهمها ما يلي: (خلفة، 2018، ص.272-271).

- تخفيض المخاطر المرتبطة بالفساد الإداري والتي تواجهها المصارف.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن العمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الدولة.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار بالمشروعات الوطنية، وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار أو كبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية.
- العمل على ضمان وجود هيكل إداري مخصص لمحاسبة المصارف أمام المساهمين، مع ضمان جودة مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمرجعين للوصول إلى قوائم مالية محاسبة صحيحة.

– أهداف الحكومة: -  
يساعد تطبيق دليل الحكومة بالقطاع المصرفي على تحقيق العدد من الأهداف أهمها ما يلي: (نسان، 2009، ص. 20).

1. تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف وضمان مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة.
2. تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتتبعة لتحقيق أهداف المصرف.
3. توزيع مسؤولية الرقابة لكل من مجلس الإدارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للمصرف وذلك من أجل ضمان المتابعة الجيدة لكافية التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشئون المصرف.
4. الفصل والتمييز بين مهام ومسؤوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.
5. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
6. توفير لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين الامكانية للمشاركة في الرقابة على أداء المصرف.
7. تجنب والتقليل من حدوث مشاكل محاسبية ومالية الأمر الذي يساعد على منع تعرض المصرف لازمات والمحافظة على استقرار نشاطه مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في الاقتصاد ككل.

– تعريف الإفصاح: -  
يعرف بأنه: "اتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، وبعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرافقة كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع". (حمد، 2000، ص. 53).

– تعريف الشفافية: -  
"يشير مفهوم الشفافية إلى الوضوح والتبيان في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستويات الإدارية الأخرى، بحيث تكون المعلومة المتاحة للجميع كل حسب اختصاصه، وذلك للإفادة منها في أداة المنوطبة بالعاملين". (نادر، ومقدسيان، 2020، ص.546).

## الدراسة الميدانية:

### أولاً: — أداة جمع البيانات: 1- الاستبيان.

استخدم الباحثان الاستبيان لجمع البيانات الخاصة بالدراسة واحتوى الاستبيان على قسمين وهما: **القسم الاول (البيانات الديموغرافية)** وهي (الجنس — المؤهل العلمي — العمر — المستوى الوظيفي — سنوات الخبرة).

**القسم الثاني** وهو (بيانات الدراسة) ويحتوي على ثلاثة محاور وهي.

- المحور الاول (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) ويتضمن على 5 عبارات.
- المحور الثاني (الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية) ويتضمن 5 عبارات.
- المحور الثالث (المسؤولية الاجتماعية في المصادر التجارية) ويتضمن 6 عبارات.

كانت الإجابات مغلقة على العبارات على أساس مقياس ليكرت خماسي حيث أخذت عبارة لا اتفق بشدة رقم (1) وهي (ضعيف جداً) اذا كان المتوسط الحسابي المرجح من 1 الى اقل من 1.80 وعبارة لا اتفق رقم (2) وهي (ضعيف) اذا كان المتوسط الحسابي المرجح من 1.80 الى اقل من 2.60 وعبارة إلى حد ما رقم (3) وهي (متوسطة) اذا كان المتوسط الحسابي المرجح من 2.60 الى اقل من 3.40 وعبارة أتفق رقم (4) (عالية) اذا كان المتوسط الحسابي المرجح من 3.40 الى اقل من 4.20 وعبارة أتفق بشدة رقم (5) وهي (عالية جداً) اذا كان المتوسط الحسابي المرجح من 4.20 الى 5.

## 2- مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من كافة العاملين بالمصارف الليبية، وقد تم اختيار عينة عشوائية من موظفي مصرف التجارة والتنمية (فرع — وكالة) زليتن، حيث تم توزيع عدد (50) استبياناً لجمع البيانات الالزمه أعدت وصممت لهذا الغرض، تم استرجاع (39) استبياناً صالحة للتحليل الإحصائي بعد تبعيتها واستكمالها من أفراد عينة الدراسة.

## 3- الأساليب الإحصائية المتبعة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باختصار (SPSS) من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة، حيث استخدام الباحثان الأساليب الإحصائية التالية (النكرار المئوي — المتوسط الحسابي والمتوسط العام — الانحراف المعياري — الرتبة — معامل ارتباط بيرسون للتحقق من الاتساق الداخلي و العلاقة بين المتغيرات — اختبار كولومجروف سمير نوف — تحليل الانحدار الخطي المتعدد والاختبارات المرافقة).

## 4- اختبارات الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان:

قام الباحثان بالتحقق من الاتساق الداخلي وذلك باستخدام حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجات الكلية لكل محور والعبارات التي تنتهي لها.

الجدول رقم (1) يبين قيمة معامل الارتباط ومستوى المعنوية للدرجة الكلية لمحور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وعبارته.

### جدول (1) نتائج اختبار الاتساق الداخلي للمحور الأول.

مستوى المعنوية المشاهد	معامل ارتباط بيرسون	العبارة
0.000	0.83	يعلم المصرف على أن يوافق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مع المعايير المحلية والدولية للحكمة.
0.000	0.591	يؤثر الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية بشكل إيجابي في صورة المصرف أمام المجتمع.
0.000	0.743	يساعد الإفصاح عن الأنشطة البيئية والاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمصرف.
0.000	0.858	يقوم المصرف بالإفصاح عن أهدافه وخططه الاجتماعية على المدى القصير أو الطويل بشكل واضح.
0.000	0.754	يقوم المصرف بالإفصاح عن تكاليف والعوائد المرتبطة بالمبادرات الاجتماعية بوضوح في تقاريره السنوية.

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

الجدول رقم (2) يبين قيمة معامل الارتباط ومستوى المعنوية للدرجة الكلية لمحور الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية وعبارته.

### جدول (2) نتائج اختبار الاتساق الداخلي للمحور الأول.

مستوى المعنوية المشاهد	معامل ارتباط بيرسون	العبارة
0.000	0.779	يلتزم المصرف بالشفافية التامة في جميع أنشطته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
0.000	0.713	تساهم شفافية المصرف في اختيار المشاريع التنموية في المجتمع بتعزيز ثقة العملاء.
0.000	0.809	يعلم المصرف بتوفير المعلومات الكافية حول نتائج برامج المسؤولية الاجتماعية على الموقع الإلكتروني للمصرف.
0.000	0.750	يعلم المصرف على أن يكون هناك ارتباطاً بين الشفافية في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أهداف الحكومة الرشيدة في المصرف
0.000	0.793	موظفي المصرف يكونوا على دراية واضحة بأهداف المصرف بأنشطته الاجتماعية.

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

الجدول رقم (3) يبين قيمة معامل الارتباط ومستوى المعنوية للدرجة الكلية لمحور المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية وعبارته.

### جدول (3) نتائج اختبار الاتساق الداخلي للمحور الأول.

مستوى المعنوية المشاهد	معامل ارتباط بيرسون	العبارة
0.000	0.688	يساهم المصرف في تمويل ودعم البرامج التعليمية والصحية التي تهدف لتحسين الحياة في المجتمع.
0.000	0.828	يشارك المصرف في دعم المشاريع البيئية التي تهدف لحماية البيئة في المجتمع.
0.000	0.884	يعلم المصرف على دعم ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية للمساهمة في إيجاد حلول (بيئية، اجتماعية، اقتصادية) داخل المجتمع.
0.000	0.906	يقوم المصرف بإعادة جزء من أرباحه السنوية في مشاريع تنموية مجتمعية مثل (بناء المدارس، إنشاء مراكز صحية، .... إلخ).
0.000	0.856	يسعى المصرف في خلق فرص عمل للشباب من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
0.000	0.931	يعلم المصرف على تخصيص أموال سنوية لدعم المشاريع الاجتماعية والخيرية وكذلك المساهمة في مكافحة الفقر بالمجتمع.

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

يتضح من نتائج الجداول السابق أن جميع قيمة مستوى المعنوية المشاهد (0.000) وهو اصغر من 0.05 مما يدل على وجود اتساق داخلي بين الدرجة الكلية للمحاور وعباراتها.

ثانياً - نتائج التحليل الاحصائي.

1- التحليل الاحصائي الديموغرافية.

الجدول رقم (4) يبيّن النسبة المئوية وفقاً لمتغيرات بيانات المعلومات الشخصية لإفراد عينة الدراسة.

جدول (4) يبيّن الأعداد والنسبة المئوية للمعلومات العامة.

النسبة %	الفئة	المتغير
74.4	ذكر	الجنس
17.9	انثى	
7.7	لم يكتب	
23.0	ثانوي	المؤهل العلمي
15.4	دبلوم عالي	
51.3	جامعي	
10.3	ماجستير	
17.9	أقل من 25 سنة	
43.6	من 25 سنة إلى أقل 31 سنة	
12.8	من 31 سنة إلى أقل 36 سنة	العمر
7.7	من 36 سنة إلى أقل 41 سنة	
7.7	من 41 سنة فأكبر	
10.3	لم يكتب	
15.4	رئيس قسم	المسمى الوظيفي
12.8	رئيس وحدة	
69.2	موظف	
2.6	لم يكتب	
51.2	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة في القطاع
30.8	من 5 إلى أقل 10 سنوات	
7.7	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
10.3	من 15 سنة فأكثر	

من الجدول أعلاه يتضح الآتي: -

- نسبة 74.4% من مفردات عينة الدراسة ذكور.
- نسبة 51.3% من مفردات عينة الدراسة مؤهلتهم جامعي.
- نسبة 43.6% من مفردات عينة الدراسة اعمارهم من 25 سنة إلى أقل 31 سنة.
- نسبة 69.2% من مفردات عينة الدراسة موظفين.
- نسبة 51.2% من مفردات العينة خبرتهم أقل من خمس سنوات.

2- التحليل الوصفي للمحاور.

الجدول رقم (5) يبيّن عبارات المحور والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب عبارات المحاور واتجاهها.

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وترتيب الإجابات عن عبارات المحور.

اتجاه الإجابة	ترتيب العبارات	انحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	ت	المحاور
عالية	3	0.86	3.95	يعلم المصرف على أن يوافق الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية مع المعايير المحلية والدولية للحكومة.	1	الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية
عالية	1	0.56	4.18	يؤثر الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية بشكل إيجابي في صورة المصرف أمام المجتمع.	2	
عالية	2	0.65	4.05	يساعد الإفصاح عن الأنشطة البيئية والاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمصرف.	3	
عالية	4	0.95	3.87	يقوم المصرف بالإفصاح عن أهدافه وخططه الاجتماعية على المدى القصير أو الطويل بشكل واضح.	4	
عالية	5	1.00	3.72	يقوم المصرف بالإفصاح عن تكاليف وعوائد المرتبطة بالمبادرات الاجتماعية بوضوح في تقاريره السنوية.	5	
عالية	3	0.86	4.00	يلتزم المصرف بالشفافية التامة في جميع أنشطته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	1	
عالية	1	0.71	4.15	تساهم شفافية المصرف في اختبار المشاريع التنموية في المجتمع بتعزيز ثقة العملاء.	2	
عالية	2	0.66	4.13	يعلم المصرف بتوفير المعلومات الكافية حول نتائج برامج المسؤولية الاجتماعية على الموقع الإلكتروني للمصرف.	3	
عالية	5	0.85	3.82	يعلم المصرف على أن يكون هناك ارتباطاً بين الشفافية في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وتحقيق أهداف الحكومة الرشيدة في المصرف.	4	
عالية	4	0.86	3.87	موظفي المصرف يكونوا على دراية واضحة بأهداف المصرف بأشطته الاجتماعية.	5	
عالية	4	0.78	3.77	يساهم المصرف في تمويل ودعم البرامج التعليمية والصحية التي تهدف لتحسين الحياة في المجتمع.	1	المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية
عالية	2	0.85	3.90	يشترك المصرف في دعم المشاريع البيئية التي تهدف لحماية البيئة في المجتمع.	2	
عالية	3	0.92	3.79	يعلم المصرف على دعم ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية للمساهمة في إيجاد حلول (بيئية، اجتماعية، اقتصادية) داخل المجتمع.	3	
عالية	6	1.13	3.69	يقوم المصرف بإعادة جزء من أرباحه السنوية في مشاريع تنموية مجتمعية مثل (بناء المدارس، إنشاء مراكز صحية،.... الخ).	4	
عالية	1	0.83	4.00	يسعى المصرف في خلق فرص عمل للشباب من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	5	
عالية	5	0.97	3.74	يعلم المصرف على تخصيص أموال سنوية لدعم المشاريع الاجتماعية والخيرية وكذلك المساهمة في مكافحة الفقر بالمجتمع.	6	

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS).

يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي:

- في محور (الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية) جاءت العبارة رقم (2) وهي (يؤثر الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية بشكل إيجابي في صورة المصرف أمام المجتمع). في الترتيب الأول بمتوسط (4.18) واتجاه الإجابة (عالية).

- في محور (الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية) جاءت العبارة رقم (2) وهي (تساهم شفافية المصرف في اختيار المشاريع التنموية في المجتمع بتعزيز ثقة العملاء). في الترتيب الأول بمتوسط (4.15) واتجاه الاجابة (عالية).
- في محور (المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية) جاءت العبارة رقم (5) وهي (يسعى المصرف في خلق فرص عمل للشباب من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في الترتيب الأول بمتوسط (4.00) واتجاه الاجابة (عالية).

**التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:**  
الجدول رقم (6) يبيّن المتوسط العام لاجابات افراد العينة عن متغيرات الدراسة والانحراف المعياري والأهمية النسبية واتجاه الاجابات.

**جدول (6)** يبيّن مقاييس الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

اتجاه الاجابات	الانحراف المعياري	المتوسط	اسم المتغير	المتغير
عالية	0.78	3.82	المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية	التابع
عالية	0.62	3.95	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	المتغيرات المستقلة
عالية	0.61	3.99	الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية	

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي: -

- المتوسط الحسابي العام لعبارات المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية) هو (3.82) والاتجاه العام لاجابات هو (عالية).
- المتوسط الحسابي العام لعبارات المتغير المستقل (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) هو (3.95) والاتجاه العام لاجابات هو (عالية).
- المتوسط الحسابي العام لعبارات المتغير المستقل (الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية) هو (3.99) والاتجاه العام لاجابات هو (عالية).

### 3- التحقق من فرضيات البحث:

للوصول إلى قرار بشأن رفض أو قبول الفرضية الصفرية التي وضعت لتفصير الظاهرة موضوع الدراسة استخدم الباحثان اسلوب الانحدار الخطى المتعدد والاختبارات التابعه وذلك للاجابة على الفرضيات التالية.

#### اختبار هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

استخدم الباحثان اختبار كولومجروف — سمير نوف لمعرفة بيانات المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا والجدول رقم (7) يبيّن نتائج الاختبار.

**جدول (7)** نتائج الاختبار.

مستوى المعنوية المشاهد	z	المتغيرات	الفرضية
0.028	1.462	المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية	متosteات اجابات
0.099	1.227	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	المحاور يتبع التوزيع
0.217	1.054	الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية	ال الطبيعي : $H_0$

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

من الجدول أعلاه يتبيّن ان جميع مستوى المعنوية المشاهد أكبر من (0.01) مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وهو يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول رقم (8) يبيّن نتائج اختبار ارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

**جدول (8) يبيّن قيمة معامل الارتباط ومستوى المعنوية.**

الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
0.816	0.735	المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية	
0.000	0.000	مستوى المعنوية المشاهد	

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

من نتائج الجدول أعلاه يتبيّن أن مستوى المعنوية المشاهد (0.00) وهو (أصغر) من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني أنه توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية والشفافية وكذلك الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

**اختبار الازدواج الخطى.**

الجدول يبيّن نتائج اختبار الازدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة.

**جدول رقم (9) نتائج اختبار الازدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة**

VIF	المتغيرات المستقلة
3.139	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
3.139	الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

من الجدول السابق يتضح أن جميع قيم المعامل (VIF) أقل من 10 وبالتالي لا يوجد ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة.

**الفرضية الرئيسية:**

**الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف على المسؤولية الاجتماعية في المصرف محل الدراسة.

الجدول رقم (10) يبيّن نتائج اختبار تحليل التباين للانحدار الخطى المتعدد.

مستوى المعنوية المشاهد	قيمة الإحصاء F	معامل التحديد المعدل $R^2$	معامل الارتباط R
0.000	37.734	0.659	0.823

يتضح من نتائج الجدول أعلاه الآتي.

- قيمة معامل الارتباط يساوي (0.823) مما يعني وجود ارتباط بين المتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) والمتغيرين المستقلين (الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف).
- معدل التحديد المعدل يساوي (0.659) مما يعني أن المتغيران (الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف) تفسر ما نسبته (65.9%) من التغيرات التي تحدث في (المسؤولية الاجتماعية) والباقي (34.1%) تعبر عن متغيرات آخر غير موجودة في النموذج.
- مستوى المعنوية المشاهد (0.000) وهو أصغر من (0.05) مما يدل على (رفض) الفرضية الصفرية الرئيسية وهذا يدل على أنه يوجد على الأقل أحد المتغيرين (الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف) له تأثير على (المسؤولية الاجتماعية) ولذلك يجب معرفة قيمة تأثير المتغيرات المستقلة.

## الفرضية الفرعية:

الجدول رقم (11) يبين نتائج اختبار  $t$  لتحديد أي من (الإفصاح والشفافية لحكومة المصارف) لها أثر على المسؤولية الاجتماعية.

جدول (11) نتائج اختبار  $t$ .

مستوى المعنوية المشاهد	T	معامل الانحدار $\beta$	المحور
0.258	1.148	0.243	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
0.000	3.912	0.846	الشفافية عن المسؤولية الاجتماعية

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي المعروف باختصار (SPSS)

من الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد هو (0.258) وهو (أكبر) من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على (قبول) الفرضية الصفرية وهذا يعني لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح لحكومة المصارف على المسؤولية الاجتماعية في المصرف محل الدراسة.
- أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد هو (0.000) وهو (أصغر) من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على (رفض) الفرضية الصفرية وهذا يعني يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الشفافية لحكومة المصارف على المسؤولية الاجتماعية في المصرف محل الدراسة وقيمة الأثر (0.846).

## النتائج والتوصيات:

### أولاً/ النتائج:

- أظهرت الدراسة أن معيار الإفصاح والشفافية يتمتع بدرجة عالية من خلال متوسط الإجابات ومستوى الالتزام بها، مع تطبيق أعلى للشفافية في مشاريع المسؤولية الاجتماعية بالمصرف.
- أظهرت الدراسة أن المصرف يتولى اهتماماً عالياً للمسؤولية الاجتماعية وبالخصوص في خلق فرص عمل للشباب ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى دعم المشاريع التنموية والتعليمية والبيئية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الإفصاح والشفافية والمسؤولية الاجتماعية، وأن مبدأ الشفافية له أثر إيجابي معنوي احصائياً على المسؤولية الاجتماعية في المصرف، عكس مبدأ الإفصاح الذي لا يظهر تأثيراً معنوي احصائياً على المسؤولية الاجتماعية.
- يوجد أثر إيجابي معنوي للشفافية على المسؤولية الاجتماعية في المصرف، بينما لا يظهر هذا الأثر لمبدأ الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية في المصرف.

### ثانياً/ التوصيات:

- على المصرف أن يقوم بتعزيز الشفافية في كافة أنشطته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، خاصةً في توفير معلومات واضحة وكافية عبر موقعه الإلكتروني والتواصل مع أفراد المجتمع بهدف تعزيز ورفع ثقة العملاء بالمصرف.
- تحسين مبدأ الإفصاح بطريقة أكثر فاعلية، من خلال تطوير آليات الإفصاح ومواكيته للمعايير المحلية والدولية، وكذلك تحسين عرض النتائج والتقارير الذي يساعد على تعزيز صورة المصرف في المجتمع.
- الاستمرار في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل لأفراد المجتمع والذي يعتبر أحد أهم المحاور التي تعزز المسؤولية الاجتماعية، ولتعزيز مكانة المصرف في المجتمع.
- زيادة رفع مستوى فهم ووعي موظفي المصرف بأهداف البرامج الاجتماعية للمصرف، لتكون هذه الأهداف جزءاً من ثقافة العمل وتعزز التنفيذ الفعلي لتلك المبادرات.

## Compliance with ethical standards

### Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

### المصادر والمراجع.

1. الثابت، علي مفتاح، وعبد الكافي، أشرف سالم، وعبد الكريم، إبراهيم محمد (2021). مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحكومة المصرية وأثر ذلك على تعزيز الحصة السوقية، مجلة الدراسات الاقتصادية- كلية الاقتصاد، 4(8)، 165-193.
2. الجخلب، درويش مصطفى، والجماصي، عبيدة محمد (2023). أثر تطبيق مبادئ الحكومة في تحقيق الاستدامة المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 8 (19)، 57-73.
3. الصائغ، مها فيصل، والجعدي، نوال محمد (2023). أثر تطبيق آليات الحكومة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية (JEALS)، 7 (7)، 43-64.
4. القذافي، محمد الطيب، وصالح، نبيل امحييد، والعيدي، سعد محمد (2025). تطبيق قواعد الحكومة وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي، 3 (5)، 581-609.
5. حماد، طارق عبد العال (2007). حوكمة الشركات "المفاهيم -المبادئ- التجارب-المتطلبات"، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، ط (2)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. بن العايش، فاطمة، وهوام، جمعة (2020)، مستوى تطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة البحث الاقتصادي المتقدمة، 5 (2)، 33-57.
7. خليفة، علاء كامل حسن (2018). أثر تطبيق آليات الحكومة على جودة التقارير المالية والإفصاح عن المخاطر المصرفية والحد منها، مجلة الشروق للعلوم التجارية، (10)، 271-272.
8. خفر، مؤيد راضي (2019). أثر تطبيق الحكومة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15 (20)، 335-350.
9. رزق، عادل (2007). الحكومة والإصلاح المالي والإداري مع عرض التجربة المصرية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "الحكومة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية"، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 160.
10. عبد الرزاق، حبار (2017). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي العربي-حالة شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشافع، الجزائر، (7)، 80.
11. غانية، محمد إقبال، وحليمي، حكيمة (2021). فهم مبادئ الحكومة المصرفية بين الواقع والمأمول، مجلة (JEGE)، 4 (4)، 126-140.
12. فنير، عماد محمد (2023). تأثير خصائص الحكومة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلة البحث الاقتصادي والمالي، 10 (1)، 41-66.
13. نسمان، إبراهيم إسحاق (2009). دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحكومة [مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل]. الجامعة الإسلامية، غزة.
14. نادر، نهاد، ومقدسيان، سمير رافي (2020). تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمصارف، مجلة جامعة تشرين، 42 (6)، 546.
15. هاني، مريم (2017). تقييم مدى التزام النظام المالي في الجزائر بتطبيق مبادئ الحكومة الصادرة عن لجنة بازل، دراسة ميدانية العينة من البنوك الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (3)، 203.
16. Nnko, Kaanaeli Gabriel (2023). Advancing Information Transparency: Strategies to Enhance Disclosures in Commercial Bank in Tanzania, International Journal of Managerial studies and Research (IJMSR), vol11, Issue 8, pp 45=55.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of AJASHSS and/or the editor(s). AJASHSS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.